طعنُ النَّحويِّين في القراءات القرآنيَّة الثَّمانيني (ت٤٤٢هـ) أنموذجاً

م. د مهند ناصر القريشي
جامعة الإمام الصَّادق عليه السَّلام - مركز البحوث النَّفسيَّة

Grammarians Challenges to Quranic Readings, The Eighteenth (d. 442 AH) as an example

Inst. Dr. Muhannad Nasser Al-Quraishi
Imam Al-Sadiq University (PBUH) Center for Psychological Research

ملخص البحث

أخذت القراءات القرآنيَّة – نظريًّا – طابعاً قدسيًّا، تمثَّل في وصفها سُنَّةً مُتَّبعة، ومِمَّا لا شكَّ فيه أنَّ النَّحويين قد جعلوا القرآن الكريم وقراءاته مصدراً موثَّقاً من مصادر الاستشهاد، بيد أنَّ الغريب في الأمر هو اختلاف مواقفهم من القراءات على المستويين النَّظري والتَّطبيقي وتناقضها؛ إذ نراهم يَطعنون بكثيرٍ منها، متى ما كانت القراءةُ مخالِفةً لقواعدهم وأقيستهم التي وضعوها، فيُطلقون عليها أوصافاً، أقلُّ ما نقول عنها: إنَّها غيرُ لائقة، ولعلَّ التساؤلات الأبرز في هذا الصَّدد، هي: لماذا طعن النَّحويُّون بالقراءات القرآنيَّة، وهي سُنَّةٌ مُتَّبعةٌ كما يقولون؟ وهل التزم النَّحويُّون بالشُّروط التي وُضِعت لعدّ القراءة صحيحة؟ وأين تكمن المشكلة؟ هل هي في القراء أم في النَّحويِّين؟ هذه الأسئلة وغيرها نعرضها في هذا البحث، وسنحاول الإجابة عنها، مُتَّخذينَ من العالِم اللُّغوي والنَّحوي: عمر بن ثابت المعروف بالثَّمانيني (ت٤٤٢هـ) أنموذجاً؛ لبيان أسباب الطَّعن ومشكلاته.

الكلمات المفتاحيَّة: طعن النحويين، القراءات، الثَّمانيني.

Abstract

The Quranic recitations - in theory - assumed a sacred character, represented in describing them as a followed Sunnah. Undoubtedly, the grammarians have made the Holy Qur'an and its recitations a documented source of citation. However, the strange thing is the difference and contradiction of their positions on the recitations on the theoretical and practical levels. We see them criticizing many of them and whenever the reading violates their rules and standards that they have set, they describe as inappropriate.

Perhaps the most prominent questions in this regard are: Why did grammarians attack Qur'anic readings, which are a followed Sunnah, as they say? Did the grammarians adhere to the conditions that were set to consider the reading correct? Where is the problem? Is it among readers or grammarians? We present these and other questions in this research, and we will try to answer them, taking the linguist and grammarian: Omar bin Thabit, known as Al-Thamani (d. 442 AH) as a model to explain the reasons for the appeal and its problems.
Keywords: grammarians' appeals, readings, Althmaneny (the eightieth).

المقدمة:

سَلَّم النَّحويُّون بأفضليَّة القرآن الكريم وقراءاته مصدراً موثقاً من مصادر الاستشهاد في النحو، لكنَّ موقفهم من القراءات اختلف بين النَّظريَّة والتَّطبيق[١]، فهم من حيث المبدأ مقتنعون بأنَّ كل ما ورد منها جاز الاحتجاج به في العربيَّة، ولكنَّهم حين بدأوا التَّطبيق والتَّقعيد خالف كثير منهم هذا المبدأ، فوقفوا من القراءات موقفاً أقلُّ ما يُقال فيه إنَّه يتعارض مع منهجهم في الجمع والتَّقعيد، وهو منهج خلط بين عدد من اللَّهجات القبليَّة، اعتقدوا صفاءها وشهرتها، فاستقوا منها مادَّتهم، وقعَّدوا على أساسها قواعدهم، فقد هبَّ الرُّواة والعلماء للتَّقعيد النَّحوي واللُّغوي، بعد أن كثر اللَّحن والخطأ في النَّصِّ القُرآنيّ، فكانت دراسة النَّحو عملاً من الأعمال القرآنيَّة في بداية أمرها، ثمَّ تضافرت الجهود لإنماء هذا الدِّراسة حتَّى استقلت عن جملة الأعمال القرآنيَّة[٢].

ويرى د. عبده الراجحي أنَّ القراءات القرآنيَّة كانت ناتجة من اختلاف اللَّهجات العربية، وهي في نظره ((المرآة الصادقة التي تعكس الواقع اللُّغوي الذي كان سائداً في شبه الجزيرة قبل الإسلام، وهي أصل المصادر كلِّها في معرفة اللَّهجات العربيَّة؛ لأنَّ منهج علم القراءات في طريقة نقلها يختلف عن كل الطُّرق التي نقلت بها المصادر الأخرى كالشِّعر والنَّثر، بل يختلف عن طرق الحديث))[٣]، ويمكن القول على أساس ذلك إنَّ موقف النَّحويِّين العرب من القراءات متباينٌ؛ نظراً لاختلاف منهج القراءات القرآنيَّة في النَّقل، واختلاف منهج النَّحويِّين في التَّقعيد والاستشهاد، وفي هذا الصدد، نعرضُ جملة من التَّساؤلات عن كيفيَّة تعامل النَّحويِّين مع القراءات، وهي كما يأتي:

هل التزم النحويون بالشّروط التي وُضعت لعد القراءة القرآنية صحيحة؟ وهي موافقة رسم المصحف العثماني، وموافقة العربية بوجه ولو احتمالاً، وتواتر القراءات[٤]، ولماذا طعن النَّحويُّون بالقراءات القرآنيَّة وهي سُنَّة متبعة كما يقولون؟ وما المشكلة التي نتجت عن القراءات؟ وأين يكمنُ وجودها عند القُّراء أم النَّحويِّين؟ فهذه الأسئلة وغيرها سنحاول الإجابة عنها في هذا البحث، بتقسيمه على مبحثين، الأول: نبيِّن فيه موقع القرآن الكريم والقراءات في الدَّرس النحوي، عن طريق موقف النَّحويين منها، والآخر: نكشف فيه عن تلك المواقف، عبر بيان موقف عمر بن ثابت الثمانيني (٤٤٢هـ) الذي اتَّخذناه أنموذجاً لذلك.

المبحث الأول: موقف النَّحويّين من القرآن والقراءات:

للقرآن الكريم ثلاث حقائق ظاهرة وراسخة في يقين المؤمنين[٥]، أولها: أنَّه كلام الله تعالى، وثانيها: أنَّه معجزة نبيِّه التي أنزلها الله عليه، فأودعها من دلائل الإعجاز ما يتجلَّى على مرِّ العصور والأزمان، وثالثها: أنَّه بلسان عربي مبين، وقد بلغ من السُّمو والعلوِّ والبيان في هذا اللِّسان ما علا به على كلِّ كلام، وقد أدرك النَّحويُّون هذه الحقائق الثلاث، واعتقدوا بها اعتقاداً قوياً؛ فلو تأملنا في سبب وضعهم النحو لوجدنا أنَّ الواعز الأول في كلِّ ذلك هو الحفاظ على لغة القرآن من تسرُّب اللَّحن إليها[٦]، وحينما يتكلم النَّحويُّون عن القرآن تراهم يصفونه بما يستحقُّه من الوصف، فهو كتاب العربيَّة الأول، وبحرها الزاخر، فكلامه عزَّ اسمه أفصح كلامٍ وأبلغه، وقد وصفَ الفرَّاءُ (ت٢٠٧هـ) القرآن بقوله: ((والكتاب أعربُ وأقوى في الحجَّة من الشِّعر))[٧]، إلا أنَّهم حين ينظرون في مسائل اللغة ينصرفون عنه وتَشغلهم

أقيستهم، فمثلاً حينما يَتعرَّض الفراء لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾[الجمعة:١١]، وقد عاد الضَّمير على أول المذكورَيْن يقول: ((وأجود من ذلك في العربيَّة أن تجعل الرَّاجع من الذكر للآخر من الاسمين))[٨]، ويقول أيضاً حينما وقف على قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُون﴾[الشعراء:٥٤]:((وأكثر كلام العرب أن يقولوا: قومك قليل، وقومنا كثير، وقليلون وكثيرون جائز عربي... وأوثر قليل على قليلين))[٩]، والحقيقة أنَّ القرآن يجب أن يكون الحاكم على اللُّغة، والمرجع الذي يعود إليه الفراءُ وغيره من النَّحويين في تقعيد الأحكام، بيد أن هذا لم يكن موقف النحويين واللُّغويين - كما رأينا عند الفراء - فقد منعوا أحكاماً وتراكيب وردت فيه، مائلين في ذلك إلى أقيستهم وما سمعوه من كلام العرب بالدَّرجة الأساس[١٠].

فهذا حال النَّحويِّين من الشاهد القرآني، فهم لا يستندون إليه في استنباط قواعدهم بل يعتمدون على الشّعر، فقد جعلوه السند الأول لقواعد النحو، وفاتهم أنَّ الشعر أسلوب تتحكَّم فيه الأوزان والقوافي، فتخضعه لضرورات تخرج به أحياناً كثيرة عن المألوف في كلام العرب، وقد بلغت بهم الغفلة أن يستنبطوا لتلك الضرورات قواعد غلبت في بعض الأبواب والموضوعات، وكثرت كثرة عجيبة، وتفرعت فروعاً يضلُّ فيها الدارس، ويعيا فيها الذِّهن، ولعل أوضح الأمثلة على ذلك باب إعادة الضمير على الاسم الظاهر متقدِّماً ومتأخراً، وشواهده من الشِّعر تقطع بأنَّه خاصٌّ به، لا يُضطرُّ إليه النَّاثر إلَّا في أحوالٍ معدودة، كقول الشاعر[١١]:

[البحر البسيط]

جَزَى بَنُوهُ أبا الْغيْلانِ عنْ كِبَرٍ
وَحُسْنِ فِعْلٍ كَما يُجْزَى سِنِمَّارُ

وواضح أنَّ سبب عود الضَّمير على متأخرٍ لفظاً ورتبةً هو الضَّرورة الشعرية، ولو أنَّ الكلام كان نثراً لقال القائل: جزى أبا الغيلان بنوه عن كبر، فكان النَّحويون ينظرون إلى الشعر نظرة مُختلِفةً؛ إذ يشعرون بأنَّهم ملزمون بتخريج الغريب والشَّاذ[١٢].

وكانوا حريصين كلَّ الحرص على أن يجدوا للشَّاهد القرآنيِّ ظهيراً مؤيداً أو شفيعاً من الشِّعر إذا جاء منفرداً فيما يمثله، وإنْ لم يجدوا له شيئاً من ذلك ظلُّوا في حيرة بشأنه؛ إذ قد يمنعونه، وقد يحكمون عليه بالشُّذوذ، وقد يحملون ما فيه على الضرورة، وقد يقضون بأنَّه مخالِف للقياس، أو يحملونه على التَّوهم، أو يحكمون عليه بما هو أشد[١٣]، فمِمَّا وهِمَ به النَّحويُّون تحديدهم المواضع التي يجب اقتران جواب الشَّرط فيها بالفاء، فقد ذكروا من هذه المواضع (ما) و(لن) النافيتين، ولم يذكروا معها (لا) النَّافية، ومنهم من نصَّ على أنَّ (لا) النافية لا تقترن بالفاء، يقول الرضي: ((وتجب الفاء أيضاً في كل جملة فعليَّة مصدَّرة بحرفٍ سوى لا ولم))[١٤]، وقد جاءت (لا) في جواب الشرط مقترنة بالفاء في اثني عشر موضعاً من القرآن الكريم[١٥].

وهكذا يبدو لنا بعض الضَّعف الذي يعتري منهج النَّحويين، وموقفهم من القرآن، فإذا كان هذا موقف النَّحويين من القرآن الذي يبدو موقفاً مضطرباً، وغير قائم على أسس متينة، فإنَّ موقفهم من القراءات القرآنيَّة ليس ببعيدٍ عن ذلك.

فحقيقة موقفهم من القرآن هي انطلاقهم من القواعد والأقيسة، ووضعوها أصلاً للقرآن لا فروعاً تخرج منه، وأمَّا القراءات فلم يجد النَّحويُّون واللُّغويون مانعاً من الطَّعن بالقراءة، ووصفها بالضَّعف والشُّذوذ والرَّداءة، وغير ذلك من الأوصاف؛ وذلك لأنَّ موقفَهم منها

كموقفهم من سائر النُّصوص اللغويَّة، أخضعوها لأصولهم وأقيستهم، فما وافق أصولَهم منها، ولو بالتَّأويل قبلوه، وما خالفها رفضوا الاحتجاج به، ووصفوه بالشُّذوذ[١٦]، وتبدو لنا بعض الاعتبارات التي سمحت للنَّحويين بالطَّعن في القراءة القرآنيَّة، وأنَّ حديثهم في عدِّها سنَّةً متَّبعةً محض ادِّعاء، لا يثبت أمام التَّحقيق والتَّطبيق الفعلي، وهذه الاعتبارات تتمثل بما يأتي:

١- الإشكال الكبير الذي تسبَّب به ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، حينما فتح باب الاجتهاد والتَّأليف في القراءات على نحوٍ لا نجد له أسساً وضوابط متينة، فمثلاً لِم اختار هؤلاء القرَّاء السَّبعة دون غيرهم، مع وجود مَن هو أفصحُ منهم في القراءة؟ إذ يُقال عن الحسن البصري أنَّه أكثر القراء فصاحةً، مع أنَّ قراءته وُضعت ضمن ما وصفوه بالشَّاذ؛ لمخالفتها أصول القراءة، وبتعبير آخر ما مقياس ابن مجاهد في اختيار أولئك القُرَّاء الذين نالوا استحسانه، ووقعوا موقعاً حسناً في نفسه، بعيداً عن السُّنة النَّبويَّة المُطهَّرة؟[١٧]، بل إنَّنا نجد أنَّ العلماء القدماء لاموا ابنَ مجاهد؛ لاختياره السَّبعة من القراء؛ إذ جاء في معترك الأقران: ((وقال أبو بكر بن العربيّ (ت٥٤٣هـ): ليست هذه السَّبعة متعينةً للجواز حتَّى لا يجوز غيرها، كقراءة أبي جعفر (ت١٢٨هـ)، وشيبة، والأعمش (ت١٤٨هـ)، ونحوهم، فإنَّ هؤلاء مثلهم، أو فوقهم، وكذا قال غير واحدٍ، منهم مكي، وأبو العلاء الهمذاني، وآخرون من أئمة القراءة))[١٨]، ونقل ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) عن إسماعيل بن إبراهيم القرَّاب (ت٤١٠هـ) قوله: ((ثم التَّمسكُ بقراءة سبعةٍ من القرَّاء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سنَّة، وإنَّما هو جمع من بعض المتأخِّرين، لم يكن قرأ بأكثر من السبع، فصنَّف كتاباً

سمَّاه (السَّبع)، فانتشر ذلك في العامَّة، وتوهَّموا أنَّه لا يجوز الزِّيادة على ما ذكر في ذلك الكتاب؛ لاشتهار ذكر مصنفه))[١٩]، وفي هذا الصدد أيضاً، قال أبو حيَّان (ت٧٤٥هـ): ((وليس في كتاب ابن مجاهد ومَن تَبِعَه من القراءات المشهورة، إلَّا النزر اليسير، فهذا أبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) اشتهر عنه سبعة عشر راوياً، ثم ساق أسماءهم، واقتصر في كتاب ابن مجاهد على اليزيدي (ت٢٠٢هـ)، واشتهر عن اليزيدي عشرة أنفس، فكيف يقتصر على السوسي (ت٢٦١هـ)، والدّوري (ت٢٤٦هـ)؟ وليس لهما مزيَّة على غيرهما))[٢٠]، فهذه النّصوص تدلُّ على أنَّ ابن مجاهد فتح للقراء من بعده باب التَّأليف في القراءات، على نحوٍ غير دقيق؛ إذ يمكن للمؤلف أن يضع قارئاً، ويُخرج آخر، بحسب ما يشتهي، أو يحب، فوصلت القراءات إلى عشرٍ، وأربع عشرة، وخمسين، وثمانين.

٢- تسبَّب التَّأليف في القراءات بإشكالٍ آخر، تمثَّل في الخلط بين القرآن والقراءات؛ إذ لم يفرق النَّحويُّون بين القراءة القرآنيَّة، والقرآن الكريم، وهما حقيقتان متغايرتان، بحسب الزَّركشي (ت٧٩٤هـ) الذي يقول: ((واعلم أنَّ القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمدٍ صلى الله عليه [وآله] وسلَّم للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف، أو كيفيتها من تخفيفٍ وتثقيلٍ وغيرهما))[٢١]، فكان من نتاج هذا الخلط أن اختلف النَّحويُّون في الأخذ بالقراءة، أو عدم الأخذ بها، وردِّ بعض القراءات، أو إنكارِها، وعلى الرَّغم من ذلك، فإنَّ كثيراً من الباحثين يدركون هذه الحقيقة، ومع ذلك فهم يتمسَّكون بأنَّ القراءات هي نفسها القرآن، والقول - عندهم - بأنَّهما متغايران، غير صحيح، بل متعسِّف، مجافٍ

للحقيقة النَّاصعة[٢٢].

٣- إذا كان ادِّعاؤهم أنَّ القراءات هدفها التيسير على الأمة[٢٣]، فلسنا ندري أيَّ تيسير هذا الذي يصل بالقراءات إلى خمسين قراءة، عن ألف وأربعمئة وتسع وخمسين روايةً وطريقاً[٢٤]، أو الوصول بها إلى ثمانين قراءة، عن ألف وخمسمئة وخمسين رواية وطريقاً[٢٥]، فهذا لا يدلُّنا على الهدف الذي قالوا به، وهو التَّيسير على الأمَّة، بل تعسيرٌ، ولا نستبعد القول اعتباراً مما تَقدَّم بأنَّ هذا التعدد اجتهادٌ، نَفَذت عن طريقه الأهواء، فالكسائيّ (ت١٨٩هـ) - مثلاً - كان ((يَتخيَّر القراءات، فأخذ من قراءة حمزة بعضها وترك بعضاً))[٢٦]، وفي قراءة حمزة، وأبي جعفر ويعقوب (ت٢٠٥هـ)[٢٧]: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا﴾[البقرة: ٢٢٩]، يقول الفرَّاء: ((ولا يُعجبني ذلك))[٢٨].

٤- إنَّ الشُّروط التي وُضعت لاعتبار القراءة صحيحة، ومقبولة، تّعدُّ غير متماسكة في استيعاب صحَّة القراءة، فكانت عاملاً ساعدَ النَّحويِّين على الطَّعن بالقراءات، ووصفها بأوصاف عدة مبتذلة، فاعتماد تدوين المصحف، ورسمه، فيه إشكال كبير، يتجسَّد في أنَّه إذا كان رسم المصحف العثماني لا يُخالَف، ولا يصحُّ الخروج عن رسمه فهل يعني أنَّ هذا الرسم تلزمنا القراءة به، وأنَّه صورة للكلمات القرآنيَّة المنطوقة، وأنَّه بهذا الاعتبار يُحدِّدُ طريقة القراءة، أو الأداء، كما يُحدِّدُ طريقة الرسم، أو الكتابة؟ فالحقُّ الذي لا مِرية فيه أنَّ الرسم غير القراءة[٢٩]، وذلك لأنَّهم اعتبروا في القراءة الرِّواية والنَّقل، والرسم مصدره طريقة الكتابة المعروفة، وقد ذكر ابنُ قتيبة (ت٢٧٦هـ) أنَّ الرَّسم العثمانيَّ اختلف عن الرَّسم الإملائي في صور عدة، منها أنَّ ألف التثنية تُحذف في هجاء المصحف في كل مكان مثل: (قال رجلن)، وكتب كُتَّاب المصاحف:

الصلوة، والزكوة، والحيوة، بالواو، ونحن لا نكتب الصلاة والقناة إلا بالألف[٣٠]، وقد لُحِّنَتْ قراءة ابن عامر (ت١١٨هـ): ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُم بالغُدْوَةِ والْعَشِيِّ﴾[الأنعام: ٥٢]، بضم غين (غدوة)، وتسكين الدَّال، وإثبات واو بعدها، فيما قرأها الجمهور بـ(الغداة)[٣١]، وسبب تلحينه أنَّه ((قرأ تلك القراءة، اتّباعاً للخط، وليس في إثبات الواو في الكتاب دليلٌ على القراءة بها؛ لأنَّهم كتبوا الصَّلاة، والزَّكاة، بالواو، ولفظهما على تركها، وكذلك الغداة))[٣٢]، والرَّسمُ العثمانيُ أيضاً لم يسرِ على قواعد مُطَّردة، فكثير من الكلمات القرآنيَّة، رُسمت في موضع برسم خاص، وفي موضع آخر برسم مخالف[٣٣]، وفي هذا الصَّدد يقول أبو شامة (ت٦٦٥هـ): ((القراءة نقلٌ، فما وافق منها ظاهر الخط كان أقوى، وليس اتباع الخط بمجرده واجباً))[٣٤]، وهذا يدلُّ على أنَّ مواقف القدماء – نحويِّين وقرَّاء – من رسم المصحف مضطربة، فكثير منهم يستشهد، أو يحتج بقراءة قرآنيَّة، وهي في الأصل، مخالِفة لرسم المصحف.

أمَّا شرطهم موافقة العربيَّة ولو احتمالاً فلا يستقيم في اعتبار القراءة القرآنيَّة صحيحة؛ لأنَّنا نرى في القراءات التي وُصِفتْ بالشَّاذَّة وجوهاً تُوافق العربيَّة، فهذا ابن جنِّي (ت٣٩٢هـ) ألَّف كتاب (المحتسب في تبيين وجوه شواذِّ القراءات والإيضاح عنها)، فلا يغادر قراءة وُصِفتْ بالشَّاذَّة إلَّا ويجدُ لها وجهاً في العربيَّة – بصرف النَّظر عن مقبوليَّة ذلك الوجه أو عدمه – يقول: ((وضرباً تعدَّى ذلك، فسمَّاه أهل زماننا شاذّاً، أي: خارجاً عن قراءة القُرَّاء السَّبعة المقدَّم ذكرها، إلَّا أنَّه مع خروجه عنها نازع بالثِّقة إلى قرائه، محفوف بالرِّوايات من أمامه ووراءه، ولعلَّه – أو كثيراً منه – مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه...

ولسنا نقول ذلك فسحاً بخلاف القرَّاء المجتمع في أهل الأمصار على قراءاتهم، أو تسويغاً للعدول عمَّا أقرته الثقات عنهم، لكنَّ غرضنا منه أن نرى وجه قوة ما يُسمَّى الآن شاذّاً))[٣٥]، ففي هذا النَّص ينتقد ابنُ جني ضمناً ما سُمِّي بالقراءات الشَّاذَّة؛ إذ يرى أنَّ كثيراً منها لا يختلف فصاحةً عن القراءات الموصوفة بالصَّحيحة والمقبولة، وهذا يدلُّ على ما أشرنا إليه من عدم تماسك هذا الشَّرط، لاتخاذه سبباً لجعل القراءة مقبولة.

أمَّا التَّواتر فهو في حقيقته بين القراء أنفسهم، ولم يصل إلى النَّبيِّ صلَّى الله عليه وآله، قال أبو شامة: ((لم تتعيَّنْ هذه السَّبعةُ بنصٍ من النَّبيِّ صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم، ولا بإجماعٍ من الصِّحابة))[٣٦]، ويزداد الأمر وضوحاً عند الزَّركشي في قوله: ((أمَّا تواترها عن النَّبيِّ صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم ففيه نظر، فإنَّ إسناد الأئمة السبعة بهذه القراءات السَّبع الموجودة في كتب القراءات، وهي نقل الواحد عن الواحد، لم تُكمِلْ شروط التَّواتر في استواء الطَّرفين والواسطة، وهذا شيء موجود في كتبهم))[٣٧]، ففي هذين النَّصَّين دلالة على أنَّ سلسلة التَّواتر مفقودة، أو غير صحيحة، وفيهما إشارة إلى أنَّ القراءات من صنع أئمة القراءة، وتواترها محصور بينهم.

وهكذا يتبيَّن لنا مِمَّا تقدَّمَ ذكره أمران أساسيَّان مهمَّان: الأول: أنَّ القراءات ليست قرآناً؛ لأنَّها من اجتهاد أئمة القراءة وصنعهم، فلم يثبت تواترها عن النَّبيِّ صلى الله عليه وآله وسلَّم، وكان انشغالهم بها، ومنهجهم في تصنيفها ضعيفاً وغير دقيق، والأمر الآخر: طعن النَّحويِّين بقراءاتٍ قيل عنها: إنَّها متواترة، وموافِقة لرسم المصحف، وموافقة للعربيَّة، فلم يلتزموا بشروط القراءة الصَّحيحة، ولربَّما يشير هذا إلى

إدراكهم أنَّ القراءات ليست قرآناً، وقد أكَّد أحد الباحثين هذه الحقيقة من دون أن يقصدها - حيث كان يدافع عن القراءات، ويرفض ما يُقال عن وجودها وحقيقتها - إذ أشار إلى أنَّ الذي دعا النَّحويِّين للطَّعن ببعض قراءات الأئمة الكبار، هو اعتقادهم أنَّ النَّحويِّين أضبط للقراءة من القُرَّاء[٣٨]، وقد ألمح د. عبد الفتاح شلبي إلى ذلك أيضاً؛ إذ يُقِرُّ بأنَّ سيبويه (ت١٨٠هـ) يحتجُّ بقراءات خالفت رسم المصحف، وهو مع ذلك يعتقد أن هذا المسلك الذي سلكه سيبويه طبيعي؛ لأنَّه جائز في العربيَّة، وإنْ كان مخالِفاً لأحد شروط القراءة الصحيحة[٣٩]، وقد التمس أيضاً عذراً للفرَّاء في احتجاجه بالقراءات المخالفة لرسم المصحف[٤٠]، كلّ ذلك جائزٌ في تصوِّر النَّحويِّين؛ لاعتقادهم أنَّ منهجهم في القراءة، أضبط من القُرَّاء، وتعليقاً على شرط التواتر، ترى أستاذتنا الدكتورة لطيفة عبد الرسول أنَّه ما دامت القراءات القرآنيَّة فقدت شرطاً مهماً من الشروط الثَّلاثة التي وضعها النَّحويُّون للتَّدليل على صحة القراءة، وهو التواتر، أو صحة السَّند، فقد سقط الاستدلال بها، فضلاً عن أن تواتر القرآن لا يستلزم تواتر القراءات كلها، كما أنَّ عدم تواتر القراءات لا يستلزم تواتر القرآن[٤١].

وصفوة القول مِمَّا تقدَّم أنَّ الأمور التي أسهمت في طعن النَّحويِّين بالقراءات القرآنية، هي: ضعف منهج النَّحويِّين في الاستشهاد بالقرآن الكريم، ونظرتهم غير المستقيمة إلى قراءاته، وخلطهم بين القرآن والقراءة، واعتقادهم أنَّ منهجهم أضبط للقراءة من القُرَّاء، فضلاً عن الإشكالات المتمثلة بفتح باب الاجتهاد والتأليف في القراءات، وعدم استقامة الشروط الموضوعة لاعتبار القراءة صحيحة، وسنوضِّح ذلك عبر موقف الثَّمانينيّ،

وطعونِه في عددٍ من القراءات القرآنيَّة.

المبحث الثَّاني: طعن الثَّمانيني في القراءات القرآنيَّة:

أولاً: إضاءة وتوضيح:

الثَّمانينيّ، هو أبو القاسم عمر بن ثابت، وعُرفَ بالثَّمانينيّ، نسبةً إلى قرية ثمانين، في أطراف الموصل، سكن بغدادَ، وكان ضريراً، لم تحدَّد سنة ولادته، وأمَّا وفاته فقيل: في عام أربعمئة واثنين وثمانين للهجرة، والراجح أنَّه توفي في عام أربعمئة واثنين وأربعين، ذكرت كتب التراجم له ثلاثة مؤلفات[٤٢]: المُفيد في النّحو، وقيل: المُقيَّد، ويبدو أنَّه مفقود، وشرح التَّصريف الملوكي لابن جني، وقد حقَّقه د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، ونشره في مكتبة الرشد، وشرح اللُّمع لابن جني أيضاً، وقد حقَّقَه د. فتحي علي حسانين، وقد حقق د. عبد الوهاب الكحلة ونشر كتاباً للثَّمانيني بعنوان (الفوائد والقواعد)، وهو كتاب لم تذكر كتب التراجم شيئاً عنه.

وبعد حصولي على الكتابين (شرح اللُّمع) و(الفوائد والقواعد) تبيَّن لي أنَّهما كتابٌ واحدٌ في الأصل، فكل نصوص الكتاب الأول موجودة بتمامها في الكتاب الآخر، وقد ذكر د. عبد الوهاب الكحلة أنَّه حقَّق الكتاب على ثلاث نسخ، حملت إحداها عنوان: (التَّعليق على اللُّمع للثَّمانيني)، وكانت نسختُه الأصل في التَّحقيق تحمل عنوان (الفوائد والقواعد)، وأمَّا د. فتحي علي حسانين فقد ذكر أنَّه لم يحصل على أي مخطوط لكتاب الفوائد والقواعد، ومهما يكن من شيء فنحن أمام كتاب واحد بعنوانين مختلفين، وسنعتمد في هذا البحث على نصوص القواعد والفوائد، تمييزا لها عن سائر شروح اللمع الأخرى .

ثانياً: مواضع الطعن:

لم يتورع الثَّمانيني عن الطَّعن في القراءات القرآنيَّة بشكلٍ مباشرٍ، فقد

أطلق عليها وصفاً صريحاً، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾[الأنفال: ٣٥]، إذْ قرأ الجمهور برفع (صلاتُهم)، ونصب (مكاءً وتصديةً)، وأمَّا عاصم (ت١٢٧هـ)، فقرأ بروايتي أبان بن تغلب (ت١٤١هـ)، وشعبة بن عيَّاش (ت١٩٣هـ)، بنصب (صلاتَهم)، ورفع (مكاءٌ وتصديةٌ)، وكذلك قرأ الأعمش[٤٣]، وهذه القراءة هي التي طعن بها الثَّمانينيّ؛ إذ يقول: ((وقد قرأ بعض القراء: {وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءٌ وَتَصْدِيَةٌ}، فنصب الصلاة وهي معرفة، لأنَّه خبر (كان)، ورفع المكاء وجعله اسمها، وإنْ كان نكرةً، وهذا ضعيف في القرآن جداً؛ لأنَّ القرآن لا يكون في ضرورة))[٤٤]، فالملاحظ أنَّ الذي دفع الثَّمانينيّ إلى الطعن في القراءة هو مخالفتها أصول القواعد النَّحويَّة التي أقرُّوها، فإذا اجتمع في الكلام معرفة ونكرة، جُعلتِ المعرفةُ اسمَ (كان)، وخبرها النَّكرة، نقول: (كان زيدٌ قائماً)[٤٥]، والغريب في الأمر أنَّ النَّحويِّين ركنوا إلى الشعر كثيراً، وجعلوه أساساً استنبطوا منه قواعدهم، فهذا الذي ورد في القراءة قد سمح به النَّحويُّون وأجازوه في الشِّعر، فمن ذلك قول حسَّان بن ثابت (ت٣٥- ٤٠هـ)[٤٦]:

[البحر الوافر]

كَأَنَّ خَبِيْئَةً من بيتِ رأسٍ
يكونُ مزاجَها عسلٌ وماءُ

فقد نصب المزاج على أنَّه خبر (يكون)، وهو معرفة، ورفع (العسل) و(الماء) وهما نكرة، بوصفهما اسماً لـ (يكون)[٤٧].

وكذلك قول القطاميّ (ت نحو ١٣٠هـ)[٤٨]:

[البحر الوافر]

قِفِي قبلَ التَّفرقِ يا ضُبَاعَا
ولا يكُ موقفٌ منكِ الوداعا

إذ رفع (موقفٌ) اسماً لـ (يكُ)،

وهو مع ذلك نكرة، ونصب الوداع خبراً لها وهي معرفة[٤٩]، فما الذي كان يمنع الثَّمانينيّ والنَّحويِّينَ عامةً من جواز جعل اسم كان نكرة، وخبرها معرفة، كالذي ورد في القراءة القرآنيَّة ومنعوه، وفي الشِّعر فأجازوه؟، وهذا يعني أنَّ منهج النَّحويِّين في التَّعامل مع القرآن الكريم وقراءاته كان مضطرباً، وغير مستقيم تماماً، ولربَّما كانوا يدركون أنَّ القراءة ليست قرآناً، فلم يلجأوا للتأسيس عليها.

وقد وصف الثَّمانيني قراءة حمزة لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللهَ الَّذي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾[النِّساء: ١] بجَرِّ الأرحام[٥٠]، باللَّحن؛ إذ قال: ((فأمَّا قراءة حمزة، ﴿وَاتَّقُوا اللهَ الَّذي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ فعطف (الأرحام) على الهاء من به، فقد قال المُبرِّدُ (ت٢٨٥هـ): إنَّه لحنٌ))[٥١]، فردُّ الثَّمانينيّ لهذه القراءة مستشهداً بقول المبرِّد جاء بعد أن ذكر عدم جواز عطف الاسم الظاهر على المضمر، وهذه القاعدة مُطَّردة عند النَّحويِّين، وكانت قراءةُ حمزة صيدَهم في طعن النُّصوص المُخالِفة لتلك القاعدة التي ذكروها، ونظنُّ أنّهم لو عدُّوا القراءةَ قرآناً، أو نظروا إليها نظرةً أخرى، فلربَّما وجدناهم يأخذون بتلك القراءة، لتكون قياساً يعتمدون عليه في جواز عطف الاسم الظاهر على المضمر، وما الطَّعن إلا دليلٌ على أنَّ القراءةَ القرآنيَّة كانت كسائر النُّصوص اللُّغويَّة، تخضع لأقيستهم وقواعدهم، فما وافق منها كان مرضياً مقبولاً، وما لم يوافق يُوصَفُ باللَّحن والضَّعف.

وضَعَّف الثَّمانينيّ قراءة عاصم: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾[الحَجّ: ٢٩] بتسكين اللَّام، مرجحاً قراءة ابن عامر، وابن كثير (ت١٢٠هـ)، وأبي عمرو، ونافع (ت١٦٩هـ)، برواية ورش (ت١٩٧هـ)، بكسر لام (لِيَقْضُوا)[٥٢]، قال: ((فأمَّا (ثُمَّ) فإنَّها تقوم بنفسها،

وتنفصل مِمَّا بعدها، فينبغي أن تبقى اللَّام على كسرها، تقول: (ثُمَّ لِيَذهبْ)، قال تعالى: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾، وقد قرأ قومٌ ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا﴾ بسكون اللَّام، وهذا ضعيف؛ لأنَّ (ثُمَّ) لا تجري مجرى الواو والفاء، والجيِّدُ في هذه القراءة، أنَّهم شبَّهوا (ثُمَّ) بالواو، لَمَّا كانت مثلها في العطف، واشتقُّوا من المنفصلَيْنِ متَّصلاً، وتقديره (فِلَيَ)، فصار مثل: (كَتِف)، فقالوا: ﴿لِيَقْضُوا﴾ في ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾))[٥٣]، فهذا النَّصُّ يشير إلى تضعيف الثَّمانينيّ قراءة عاصم، وهي قراءة التَّسكين، ولنا أن نتساءل، لماذا طعن في هذه القراءة؟ فهو بهذا خالف الشُّروط التي وُضعت؛ لاعتبار القراءة القرآنيَّة صحيحة، فلم يعترف في هذا الموضع برسم المصحف، ولا بموافقة العربيَّة، ولا تطرَّق لسندها وتواترها، وهذا يؤكِّد ما قلناه في المطلب السَّابق وهو أنَّ القراءات وحركة التَّأليف فيها جعلت النَّحويِّين يخلطون القرآن بالقراءات، فضلاً عن منهجهم غير الدَّقيق في التَّعامل مع الشواهد، ولا سيَّما القرآنيَّة منها.

وقد قُرِئَ قوله تعالى: ﴿فلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَه﴾[إبراهيم: ٤٧]، في القراءات الموصوفة بالشَّواذ بنصب (وعدَه)، وجر (رسلِه)[٥٤]، ومثلها قرأ ابن عامر، وبعض القُرَّاء الموصوفة قراءاتهم بالشَّواذ، قولَه تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيْرٍ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ قَتْلَ أَوْلَادِهِم شُرَكَاؤُهم﴾[الأنعام: ١٣٧]، بضمِّ الفعل (زُيِّنَ)، ورفع (قَتْل)، ونصب (الأولاد)، وجر (الشُّركاء)[٥٥]، وقد شدَّدَ الثَّمانينيّ على تضعيف هاتين القراءتين، كما في قوله: ((ولا يُجيزُ النَّحويُّون أن يُفصلَ بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وإنَّما أجازوا بالظُّروف، وحروف الجر، لقوةِ الظروف وحروف الجر، وإنَّ الكلام لا بدَّ أن يكون في زمانٍ

ومكانٍ، وإنْ لم يُذكر في اللَّفظ، وأمَّا قراءة مَنْ قرأَ ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِه﴾ فضعيفٌ جداً؛ لأنَّه فصل بالمفعول، وكذلك قراءة من قرأ ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيْرٍ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ قَتْلُ أَوْلَادَهِم شُرَكَائِهِم﴾))[٥٦]، ففي هذا النَّصِّ أخضع الثَّمانينيّ القراءة القرآنيَّة إلى القواعد والأقيسة التي وضعها النَّحويُّون، فلمَّا خالفتا ما أقروه، وصفهما بالضَّعف، وما ذهب إليه الثَّمانيني والنَّحويُّون بعدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ليس بصواب، وقد صحَّح ابن هشام (ت٧٦١هـ) هذه المسألة؛ إذ أشار إلى أنَّ مسائل الفصل سبعٌ، منها ثلاثٌ جائزةٌ في السَّعة، وأربعٌ جائزةٌ عند الضَّرورة، أمَّا الثَّلاث الجائزة عند السَّعة فهي كما يأتي:

١- أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله، والفاصل إمَّا: مفعول المضاف، كقراءة ابن عامر، والتَّقدير: قتلُ شركائِهم أولادَهم، ففصل بالمفعول بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنَّ المضافَ مصدرٌ، والمصدر شبيه بالفعل، وإمَّا ظرفُه، كقول بعض مَن يُوثَقُ بعربيَّته: تَرْكُ يوماً نفسِك وهواها، فالمصدر (تَرْك) أُضيف إلى (نفسِك)، وفصل بينهما الظَّرفُ (يوماً).

٢- أن يكون المضاف وصفاً (اسم فاعل)، والمضاف إليه إمَّا: مفعوله الأول، والفاصلُ مفعولُه الثَّاني، كقراءة: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِه﴾، ففصل بين (مُخلِفَ) و(رُسُلِه) بالمفعول، وهو (وعدَه)؛ لأنَّ المضاف اسم فاعل، واسم الفاعل شبيهٌ بالمضاف، وإمَّا ظرفُه، كقول النَّبيِّ صلَّى الله عليه وآله: ((هَلْ أَنْتُم تَارِكُو لي صاحبي))[٥٧]، فالظَّرف (لي) فصل بين المضاف، وهو اسم الفاعل (تاركو)، والمضاف إليه وهو (صاحبي)، بدليل حذف النُّون من اسم الفاعل المضاف.

٣- أن يكون الفاصل قسماً، يُحكى

قولهم: (هذا غلامُ واللهِ زيدٍ)، ففُصِل بين (غلام) و(زيد) بالقسم، والتَّقدير: هذا غلامُ زيدٍ واللهِ.

وأمَّا المسائل الأربع الأخرى، الجائزة عند الضَّرورة، فتختصُّ بالشعر، وهي: الفصلُ بالأجنبي، أي معمول غير المضاف، والفصلُ بفاعل المضاف، والفصلُ بنعت المضاف، والفصلُ بالنِّداء[٥٨].

ويتبيَّن لنا مِمَّا تقدَّم أنَّ الطَّعن في القراءتين المذكورتين ربَّما كان لاستقراءٍ نحويٍّ ناقصٍ، أو منهجٍ نحويٍّ غير دقيق، وليس ببعيدٍ أن يكون الخلط بين القراءة والقرآن عاملاً آخر من عوامل الطَّعن فيهما وتضعيفهما، فلو وضع النَّحويُّون قواعد خاصَّةً بالقرآن الكريم، تعدُّ هي الأساس في التَّقعيد النَّحوي، وقواعد أخرى خاصَّةً بالقراءات، والحديث النَّبويّ الشَّريف، وقواعد أخرى تخصُّ الشعر وضروراته، لما وقعوا في مثل هذه الإشكالات النَّحويَّة، ولكان موقفهم في كلِّ ذلك أكثر دقَّةً ووضوحاً.

وقد سلك الثَّمانيني مسلكاً غير مباشر للطَّعن بالقراءات القرآنيَّة، كوضع قراءة افتراضيَّة، بناءً على قياسٍ نحويٍّ يُخطِّئُه، فمن ذلك قوله في إحدى مسائل (القول): ((والمذهب الرَّابع: هو لغة (سُليم)، يُعملون (القول) على جميع متصرِّفاته، نحو قولك: (قلتُ زيداً منطلقاً)، و(قال عبدُ الله أباك محسناً)، وهذه اللُّغة ربَّما أدَّت إلى الخطأ، وعلى هذه اللُّغة يقرؤون: ﴿فَلَا يَحْزُنْكَ قولُهم أَنَّا نَعْلَمُ ما يُسِرُّونَ وما يُعلنون﴾[يس: ٧٦]، قال بعض العلماء: هذا لحنٌ ولا تجوز الصَّلاة به؛ لأنَّه جعل النَّبيَّ صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم يُحزنُه قولُهم أنَّ الله يعلم سرَّهم وعلنهم))[٥٩]، فالثَّمانينيّ محقٌّ في أنَّ المعنى غير صحيح لو فُتِحت همزة (أَنَّا)، بإعمال القول فيها، لكنَّنا نرى أنَّ الطَّعن غير المباشر في النَّصِّ المذكور

يتمثَّل في وضع الثَّمانيني قراءةً افتراضيَّة لا وجود لها، لتخطئة قياسٍ نحويٍّ، وفقاً لإحدى لهجات القبائل العربيَّة، فالقراءة التي ذكرها غير منسوبة لأحدٍ في كتب القراءات، ولعلَّ في هذا دليلًا على أنَّ النَّحويِّينَ يجعلون القاعدة النَّحويَّة التي يضعونها سماعاً أو قياساً، هي الأساس في إثبات صحَّة القراءة، ففي النَّصِّ السَّابق نرى الثَّمانينيّ يشير إلى لغة سُليم أولاً، ثم يقيس عليها القراءةَ المذكورة، ولا تسعفنا كتب القراءات في الإشارة إلى تلك القراءة، وذكر مَن قرأ بها، مِمَّا يُوحي بأنَّها قراءة افتراضيَّة، لم يقرأ بها أحد.

ومن ذلك أيضاً قوله: ((وقد قرأ بعضُ القرَّاء: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُم﴾[الأعراف: ١٨٦] بالجزم، فأمَّا مَنْ قرأ (ويذرُهم) بالرَّفع، فإنَّه استأنف الكلام، وتقديره: (وهو يذرُهم)، ولو قُرِئ (وَيَذَرَهم) بالنَّصب لكان جائزاً[٦٠]، يُضمر (أنْ) بعد الواو؛ لأنَّه يتأوَّل أنَّ الفاء وما بعدها لَمَّا نابت مناب الشَّرط فكأنَّها في موضع المصدر، فلأجل هذا جاز أن يضمر (أنْ)، فيكون قد عطف مصدراً على مصدر))[٦١]، ففي هذا النَّصِّ يشير الثَّمانيني أيضاً إلى قراءةٍ افتراضيَّة لا وجود لها، بناءً على قياسٍ نحويٍّ، وفي نظره أنَّه لو قُرئ بها لكان جائزاً، مِمَّا يدلُّ على أنَّ القراءات القرآنيَّة عنده خاضعة لما يُقرِّره منهج النَّحويِّين.

وقد تكرَّر ذلك عند الثَّمانيني في موضع آخر؛ إذ قال: ((وفي التَّنزيل: ﴿وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾[الأنعام: ١٢٦]، ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٥٣]، ولو قال: (هذا مستقيماً صراطُ ربِّكَ) لجاز؛ لأنَّ تقديم الحال على ذي الحال جائز، ولو قُرِئَ: (وهذا صِراطُ ربِّكَ مستقيمٌ) بالرَّفع لكان جائزاً))[٦٢]، فالملاحظ أنَّ الثَّمانيني أجاز أن يُقرأ بـ (ويذَرَهم) بالنَّصب، وأجاز أن يقرأ (هذا مستقيماً صراطُ

ربِّكَ)، (وهذا صِراطُ ربِّكَ مستقيمٌ)، وليست هذه من القرآن، أو قراءات قرأ بها أئمة القراءة، وإنْ كان تحليله النَّحوي لها صحيحاً؛ إذ نعتقد أنَّ مثل تلك الإجازات تُعدُّ من أسباب تسلُّط النَّحويِّين على القرآن، وتساهلهم في شروط القراءة الصَّحيحة، وتجاوزهم عليها، اعتقاداً منهم بأنَّ منهجهم أكثر ضبطاً من القُرَّاء، فهم يرون في القرآن والقراءات نصوصاً لغويَّةً، يُشترط فيها موافقة الأقيسة، لقبولها، أو رفضها.

ومن الطَّعن غير المباشر في القراءات القرآنيَّة عند الثَّمانيني المفاضلة بين قراءتين، والتَّرجيح بينهما، فمن ذلك قوله في مسألة العطف على ضمير الرَّفع المستتر مع لزوم توكيده ((فإنَّ لم يأتِ بتوكيد، وأتى بكلامٍ طوَّل بين المعطوف والمعطوف عليه سدَّ طولُ الكلام مسدَّ التوكيد، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ آبَآؤُنَا﴾[الأنعام: ١٤٨]، لَمَّا طوَّلت (لا) الكلامَ قامت مقام التوكيد، وكلَّما طال الفاصلُ وكثرت حروفه كان أحسن، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللهَ بَرِيٓءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ورسولُه﴾[التَّوبة: ٣]، عطف (الرَّسول) على الضَّمير في (بريء)؛ لأنَّ قوله تعالى: (من المشركين) أكثر حروفاً من (لا) فصار العطفُ ههنا أحسنَ منه في الآية التي قبلها))[٦٣]، ففي هذا النَّصِّ نلاحظ أنَّ الثَّمانيني أولاً استشهد بآيتين قرآنيتين وليستا قراءتين، على تحقيقنا المتَّبع في هذا البحث، ولم يشر الثَّمانيني إلى ذلك، ومن الغرابةِ أنَّه ذهب يُفاضلُ بين الآيتين، جاعلاً الثَّانية أفصح وأحسن من الأولى، وهذا التَّرجيحُ كما نرى هو نوع من الطَّعن غير المباشر، ولعلَّ ما يؤكِّد كلامنا هو استعماله كلمة (أحسن)، ويقابل مصطلحَ (الحسن) عند النَّحويِّين -غالباً- مصطلحُ (القبح)[٦٤].

وممَّا تقدَّم نجد -في مقابل الطَّعن في القراءات- مواقف أخرى مضطربة عند الثَّمانيني، منها الخلط بين القرآن

والقراءة، كإطلاقه مصطلح (التنزيل) قاصداً به القرآن تارةً، والقراءةَ تارةً أخرى، يقول في استعمالات (ظننتُ): ((أحدها: تكون بمعنى التُّهمة، فتتعدَّى إلى مفعول واحد لا تتجاوزه إلى غيره، تقول: (ظننتُ زيداً)، أي: اتهمت زيداً ... وفي التَّنزيل: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾[التَّكوير: ٢٤]، أي: مُتَّهم))[٦٥]، ففي هذا النَّص استشهد الثَّمانينيّ بقراءة ابن كثير، والكسائي، وأبي عمرو[٦٦]، وأطلق عليها مصطلح التَّنزيل، أي: المراد بها قرآناً، وقراءة هؤلاء تخالِف رسم المصحف الشريف؛ إذ هي فيه (بضنين)، بالضَّاد، وليس بالظَّاء، ولم يُشِرِ الثَّمانينيّ في النَّصِّ السَّابق إلى القراءة، ولم يُفرِّقْها عن القرآن، وقد تردَّد ذلك عنده في مواضع عِدَّة من كتابه[٦٧]، وهذا يدلُّ على أنَّه يلجأ إلى اعتبار القاعدة النَّحويَّة، هي المقياس في إطلاق مصطلح (التَّنزيل) على ما يوافقها، فيُعدُّ قرآناً، وما لا يوافقها يُعدُّ قراءة، وهذا خلطٌ بيِّنٌ.

ومن مواقف الثَّمانينيّ المضطربة في هذا المجال، استشهاده بالقراءات القرآنيَّة المخالِفة لرسم المصحف، كما في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[البقرة: ٢١٧]، ففيها يقول الثَّمانينيّ: ((فقال: (قِتَالٍ فِيهِ) فأبدله من (الشَّهر)، والهاء من (فيه) ترجع إلى الشَّهر، فعلَّقت البدل بالمُبْدَل، وقد قرأ بعض المتقدِّمين (عنْ قتالٍ فيه)[٦٨]، فهذا ردٌّ حرف الجرِّ مع البدل توكيداً؛ لأنَّه من جملة أخرى))[٦٩]، فالقراءة التي ذكرها الثَّمانيني وشرحها تخالف رسم المصحف الشَّريف بزيادة الحرف (عن)، ولو أنَّه اتخذ منهجاً واضحاً بشأن الشروط التي وضعها أئمة القراءة في اعتبار القراءة مقبولة، لترك الاستشهاد بالآية، أو لأشار إلى مخالفتها على الأقل، كما فعل ذلك في موضعٍ واحدٍ فقط[٧٠]، لأنَّ ذلك في نظرنا يشير إلى خلط بين القرآن والقراءات.

الخاتمة:

نخلص في هذا البحث إلى جملة من النَّتائج، نبيّنها في النقاط الآتية:

١- لم يجد النَّحويُّون مانعاً من الطَّعن في القراءات القرآنيَّة؛ لأنَّ موقفَهم منها كان كموقفهم من سائر النُّصوص اللُّغويَّة، أخضعوها لأصولهم وأقيستهم، فما وافقها منها قَبِلُوه، وما خالفها وصفوه بالضَّعف والشُّذوذ والرَّداءة ونحو ذلك.

٢- هناك عدد من العوامل التي شجَّعت النَّحويِّين على الطَّعن في القراءات القرآنية، أبرزها: ضعف منهجهم في الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، وخلطهم بين القرآن والقراءة، واعتقادهم أنَّ منهجهم أضبط للقراءة من القُرَّاء، وعدم استقامة الشروط الموضوعة لاعتبار القراءة صحيحة.

٣- أطلق الثَّمانيني أوصافاً صريحةً مباشِرةً للطَّعن في القراءات القرآنيَّة، فوصفها بالضَّعف، واللَّحن، بعد أن عرض تلك القراءات على الأقيسة والقواعد التي صاغها النَّحويُّون.

٤- سلك الثَّمانيني مسلكاً غير مباشر للطَّعن بالقراءات القرآنيَّة، يتمثَّل بما يأتي:

أ- وضع قراءة افتراضيَّة، آخِذاً القياسَ النَّحوي دليلاً على جواز القراءة بما لم يُقرأْ، ولم يَرِدْ ذكره في جميع المُصنَّفات في القراءات القرآنيَّة.

ب- التفضيل بين قراءتين، وترجيح إحداها على الأخرى، وهذه المفاضلة تكون في الصَّنعة النَّحويَّة على وفق أقيسة النَّحويِّين وتعليلاتهم.

٥- أطلق الثمانيني مصطلح التَّنزيل على القرآن تارةً، والقراءة تارةً أخرى، مِمَّا يوحي بوجود خلطٍ واضحٍ بين القرآن والقراءة.

الهوامش:

١- ضوابط الفكر النحوي: ١: ٢٩٦، ٢٩٩، ومواقف النُّحاة من القراءات القرآنيَّة: ٥.

٢- يُنظر: مواقف النُّحاة من القراءات القرآنيَّة: ٣٠.

٣- اللَّهجات العربيَّة في القراءات القرآنيَّة: ٩٣.

٤- يُنظر: الإبانة عن معاني القراءات: ٥١، والنَّشر في القراءات العشر: ١: ١٥.

٥- يُنظر: النَّحويون والقرآن: ٢٩٣.

٦- يُنظر: قضايا اللُّغة في كتب التَّفسير: ٢٩٩.

٧- معاني القرآن: ١: ١٤.

٨- المصدر نفسه: ٣: ١٥٧.

٩- المصدر نفسه: ٢: ٢٨٠.

١٠- يُنظر: النَّحويون والقرآن: ٢٩٣.

١١- هو سليط بن سعد، يُنظر: خزانة الأدب: ١: ٢٩٤.

١٢- يُنظر: نحو التيسير: ٥٣- ٥٥.

١٣- يُنظر: النَّحويُّون والقرآن: ٢٩٣.

١٤- شرح الرضي على الكافية: ٤: ١٠١.

١٥- يُنظر: النَّحويُّون والقرآن: ٢٨.

١٦- يُنظر: مدرسة الكوفة ومنهجها وأثرها في دراسة اللغة والنحو: ٣٣٧.

١٧- يُنظر: القراءات القرآنيَّة، قراءة نقديَّة: ١٠٠.

١٨- معترك الأقران في إعجاز القرآن: ١: ١٦٣، ١٦٤، والإتقان في علوم القرآن: ١: ٢٧٤.

١٩- النَّشر في القراءات العشر: ١: ٤٣.

٢٠- معترك الأقران في إعجاز القرآن: ١: ١٦٤، والإتقان في علوم القرآن: ١: ٢٧٤.

٢١- البرهان في علوم القرآن: ١: ٣١٨.

٢٢- يُنظر: أثر القراءات السبع في تطوُّر التَّفكير اللُّغويّ: ١٢، وموضوعات في نظريَّة النَّحو العربيّ: ٢٢٧.

٢٣- يُنظر: النشر في القراءات العشر: ١: ٣٤.

٢٤- يُنظر: الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها: ١٠٩، والنشر في القراءات العشر: ١: ٣٤.

٢٥- يُنظر: النشر في القراءات العشر: ١: ٣٤.

٢٦- طبقات القراء: ١: ٣٨.

٢٧- يُنظر: الكفاية الكبرى في القراءات العشر: ١٢٩.

٢٨- معاني القرآن: ١: ١٤٥.

٢٩- يُنظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٢٢.

٣٠- يُنظر: تأويل مشكل القرآن: ٤٢.

٣١- يُنظر: العنوان في القراءات السَّبع: ٩٠، والكفاية الكبرى في القراءات العشر: ١٦٢.

٣٢- البحر المحيط: ٤: ٥٢٢.

٣٣- يُنظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٢٠.

٣٤- إبراز المعاني: ٤٠٦.

٣٥- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإفصاح عنها: ١: ١٠٣.

٣٦- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلَّق بالكتاب العزيز: ٩٧.

٣٧- البرهان في علوم القرآن: ١: ٣١٩.

٣٨- يُنظر: تلحين النَّحويين للقراء (المقدِّمة): ١.

٣٩- يُنظر: رسم المصحف العثماني: ٧٥.

٤٠- يُنظر: المصدر نفسه: ٦٢، ٦٣.

٤١- يُنظر: القراءات القرآنيَّة، قراءة نقديَّة: ١٠٣.

٤٢- يُنظر: إرشاد الأريب: ٥: ٢٠٩١، والوافي بالوفيات: ٢٢: ٢٧٣، والأعلام: ٥: ٤٣.

٤٣- يُنظر: الحجَّة للقرَّاء السَّبعة: ٤: ١٠٤، والكامل في القراءات العشر والأربعين الزَّائدة عليها: ٥٥٩.

٤٤- الفوائد والقواعد: ٢١٢.

٤٥- يُنظر: الفوائد والقواعد: ٢١١،

وشرح المفصل: ١: ٢٠٠.

٤٦- ديوانه: ١: ١٧.

٤٧- يُنظر: شرح المفصَّل: ٧: ١٧٣.

٤٨- ديوانه: ٣١.

٤٩- يُنظر: الفوائد والقواعد: ٢١١، وشرح المُفصَّل: ٧: ١٧٢، و١٧٣.

٥٠- يُنظر: العنوان في القراءات السَّبع: ٨٣، والكفاية الكبرى في القراءات العشر: ١٤٩.

٥١- الفوائد والقواعد: ٣٩٠.

٥٢- يُنظر: العنوان في القراءات السَّبع: ١٣٤، والكفاية الكبرى في القراءات العشر: ٢٣٢.

٥٣- الفوائد والقواعد: ٥٣٥.

٥٤- يُنظر: شواذ القراءات: ٣٠٧، وإتحاف فضلاء البشر: ٢٧٤.

٥٥- يُنظر: الكفاية الكبرى في القراءات العشر: ١٦٧، وشواذ القراءات: ٢٠١.

٥٦- الفوائد والقواعد: ٥٨٤، ٥٨٥.

٥٧- روي أمرائي بدلاً من صاحبي، يُنظر: سنن أبي داوود: ٤: ٣٥٣.

٥٨- يُنظر: أوضح المسالك: ٣: ١٥١ - ١٦٣.

٥٩- الفوائد والقواعد: ٢٨٣، وقراءة المصحف (إِنَّا) بكسر الهمزة.

٦٠- قرأ حمزة والكسائي وخلف (ت٢٢٩هـ)، وعاصم بروايتي أبان بن تغلب، وهبيرة بن محمَّد التَّمَّار بالجزم، وقراءة المصحف بالرَّفع، ولم يقرأ أحد بالنَّصب، يُنظر: العنوان في القراءات السَّبع: ٩٨، والمستنير في القراءات العشر: ٢: ١٦٢، والكفاية الكبرى في القراءات العشر: ١٧٧.

٦١- الفوائد والقواعد: ٥٤٦.

٦٢- الفوائد والقواعد: ٣٠١، ٣٠٢.

٦٣- المصدر نفسه: ٣٨٨، ٣٨٩.

٦٤- يُنظر: ظاهرة القبح في كتاب سيبويه: ٤٢.

٦٥- الفوائد والقواعد: ٢٧٠.

٦٦- يُنظر: العنوان في القراءات السَّبع: ٢٠٤.

٦٧- يُنظر: الفوائد والقواعد: ٣٩، ٢٤٥، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٨٣، ٣٩٩.

٦٨- قرأ بها ابن مسعود (ت٣٢هـ)، والرَّبيع بن خثيم (ت قبل ٦٥هـ)، وابن عباس (ت٦٨هـ)، والأعمش، وعكرمة (ت١٠٥هـ)، يُنظر: شواذ القراءات: ١٠٢، ومعجم القراءات القرآنيَّة: ١: ١٦٦.

٦٩- الفوائد والقواعد: ٣٧٣.

٧٠- يُنظر: المصدر نفسه: ٤٥٧.

المصادر والمراجع:

١- الإبانة عن معاني القراءات: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. عبد الفتَّاح إسماعيل شلبي، (د. ط)، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٧م.

٢- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السَّبع للشَّاطبي (ت٥٩هـ): أبو القاسم عبد الرَّحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة (ت٦٦٥هـ)، تحقيق: د. إبراهيم عطوه عوض، (د. ط)، دار الكتب العلميَّة، بيروت (د. ت).

٣- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: أحمد بن محمد الدِّمياطي الشَّهير بالبنَّاء (ت ١١١٧هـ)، تحقيق: د. أنس مهرة، الطَّبعة الثَّالثة، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ٢٠٠٦م.

٤- الإتقان في علوم القرآن: أبو الفضل عبد الرَّحمن بن الكمال السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: د. محمد أبو الفضل إبراهيم (د. ط)، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤م.

٥- أثر القراءات السَّبع في تطوير التَّفكير اللُّغوي: د. عبد الكريم بكَّار، الطَّبعة الأولى، دار السَّلام، القاهرة، ٢٠١٤م.

٦- إرشاد الأريب إلى معرفة الأريب: أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحمويّ (ت٦٢٦هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، الطَّبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م.

٧- الأعلام: خير الدين بن محمود الزركلي (ت١٣٩٦هـ)، الطَّبعة الخامسة عشرة، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٢م.

٨- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف محمد البقاعي، (د. ط)، دار الفكر، بيروت، (د.ت).

٩- البحر المحيط في التفسير: أبو

حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، (د. ط)، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

١٠- البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: د. محمد أبو الفضل إبراهيم، الطَّبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربيَّة، مصر، ١٩٥٧م.

١١- تأويل مشكل القرآن: أبو محمد عبد الله بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الطَّبعة الثَّانية، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ٢٠٠٧م.

١٢- تلحين النَّحويِّين للقرآن: د. ياسين جاسم المحميد، الطَّبعة الأولى، مؤسسة الريان، بيروت، ٢٠٠٥م.

١٣- الحجَّة للقرَّاء السَّبعة: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، الطَّبعة الثَّانية، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٩٣م.

١٤- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، الطَّبعة الرَّابعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧م.

١٥- ديوان القطامي (ت١٣٠هـ): تحقيق: د. إبراهيم السَّامرائي، ود. أحمد مطلوب، الطَّبعة الأولى، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٠م.

١٦- ديوان حسَّان بن ثابت الأنصاري (ت٣٥- ٤٠هـ): تحقيق: وليد عرفات، الطَّبعة الأولى، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٦م.

١٧- رسم المصحف الشريف وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم دوافعها ودَفْعُها: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الطَّبعة الثالثة، دار المنارة، جدة، ١٩٩٠م.

١٨- سنن أبي داوود: أبو داوود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد

كامل قره بللي، الطَّبعة الأولى، دار الرسالة العالميَّة، لبنان، ٢٠٠٩م.

١٩- شرح الرَّضي على الكافية: محمد بن الحسن الرَّضي الأستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، الطَّبعة الأولى، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٩٧٨م.

٢٠- شرح المفصَّل: أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبد الله، الطَّبعة الأولى، دار سعد الدين، دمشق، ٢٠١٣م.

٢١- شواذ القراءات: أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الكرماني (من علماء القرن السادس الهجري): تحقيق: د. شمران العجلي، الطَّبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢م.

٢٢- ضوابط الفكر النَّحوي دراسة تحليلية للأسس الكليَّة التي بنى عليها النُّحاة آراءهم: د. محمد عبد الفتَّاح الخطيب، الطَّبعة الأولى، دار البصائر، مصر، ٢٠٠٦م.

٢٣- ظاهرة القبح في كتاب سيبويه دراسة وصفيَّة تحليليَّة: د. أحمد البحبح، الطَّبعة الأولى، دار دجلة، الأردن، ٢٠١٦م.

٢٤- العنوان في القراءات السَّبع: أبو طاهر إسماعيل بن خلف الأندلسيّ (ت٤٥٥هـ)، تحقيق: د. زهير زاهد، ود. خليل العطيَّة، الطَّبعة الثَّانية، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٦م.

٢٥- الفوائد والقواعد: أبو القاسم عمر بن ثابت الثَّمانينيّ (ت٤٤٢هـ)، تحقيق: د. عبد الوهاب محمود الكحلة، الطَّبعة الأولى، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ٢٠٠٣م.

٢٦- القراءات القرآنيَّة، قراءة نقديَّة: د. لطيفة عبد الرَّسول، الطَّبعة الأولى، دار ومكتبة عدنان، بغداد، ٢٠١٩م.

٢٧- القرآن الكريم وأثره في الدِّراسات النَّحويَّة: د. عبد العال سالم مكرم، (د. ط)، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨م.

٢٨- قضايا اللُّغة في كتب التَّفسير

(المنهج - التأويل - الإعجاز): د. الهادي الجطلاوي، الطَّبعة الأولى، دار محمد علي الحامي، تونس، ١٩٩٨م.

٢٩- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها: أبو القاسم علي بن يوسف الهذلي (ت٤٦٥هـ)، تحقيق: جمال الشايب، الطَّبعة الأولى، مؤسسة سما للنَّشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٧م.

٣٠- الكفاية الكبرى في القراءات العشر: أبو العز محمد بن الحسين القلانسي (ت٥٤١هـ)، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، (د. ط)، دار الصِّحابة للتُّراث: مصر، ٢٠٠٦م.

٣١- اللَّهجات العربيَّة في القراءات القرآنيَّة: د. عبده الرَّاجحي، الطَّبعة الثَّالثة، دار المسيرة، عمان، ٢٠١٠م.

٣٢- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة، ١٩٩٠م.

٣٣- مدرسة الكوفة ومنهجها وأثرها في دراسة اللُّغة والنَّحو: د. مهدي المخزومي، الطَّبعة الثَّالثة، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٨٦م.

٣٤- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة (ت٦٦٥هـ)، تحقيق: طيار قولاج، (د. ط)، دار صادر، بيروت، ١٩٧٥م.

٣٥- المستنير في القراءات العشر: أبو طاهر أحمد بن سوار البغدادي (ت٤٩٦هـ)، تحقيق: عمار أمين الددو، الطَّبعة الأولى، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات، ٢٠٠٥م.

٣٦- معاني القرآن: أبو زكريَّا يحيى بن زياد الفرَّاء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النَّجار، وعبد الفتاح شلبي، (د. ط)، دار السُّرور، بيروت، (د.ت).

٣٧- معترك الأقران في إعجاز القرآن: أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: علي البجَّاوي، (د. ط)، دار الفكر العربي، بيروت، (د. ت).

٣٨- معجم القراءات القرآنيَّة: د. أحمد مختار عمر، د. عبد العال سالم مكرم، الطَّبعة الثانية، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٨م.

٣٩- معرفة القراء الكبار على الطَّبقات والأعصار: أبو عبد الله محمد بن عثمان الذَّهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، شعيب الأرناؤوط، صالح مهدي عباس، الطَّبعة الثَّانية، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ١٩٨٨م.

٤٠- مواقف النُّحاة من القراءات القرآنيَّة حتى نهاية القرن الرابع الهجري: د. شعبان صلاح، الطَّبعة الأولى، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٥م.

٤١- موضوعات في نظرية النَّحو العربي دراسات موازنة بين القديم والحديث: د. زهير غازي زاهد، الطَّبعة الأولى، دار الغدير، قم (د. ت).

٤٢- نحو التَّيسير دراسة ونقد منهجي: د. أحمد عبد السَّتار الجواري، الطَّبعة الثَّانية، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٤م.

٤٣- النَّحويُّون والقرآن: د. خليل بنيان الحسون، الطَّبعة الأولى، مكتبة الرِّسالة الحديثة، عمان، ٢٠٠٢م.

٤٤- النَّشر في القراءات العشر: أبو الخير محمد بن يوسف المعروف بابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، الطَّبعة الرَّابعة، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ٢٠١١م.

٤٥- الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن عبد الله الصفدي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، (د. ط)، دار إحياء التُّراث، بيروت، ٢٠٠٠م.